



الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (١٣٠) سماه: إلى لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية
ويدرج بمجدره أعمال اللجنة لقادة

الإعلان
١٤٣٥ هـ

التاريخ : ٣ رمضان 1435 هـ

الموافق : ٣ يونيو 2014 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير بمائة وثلاثين بمرحلة اللجنة الشؤون التشريعية
والقانونية عن الاقتراح بقانون بمنح مكافأة تقاعد للمواطنين العاملين في جميع
قطاعات الدولة .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

العضو / مبارك سالم الحريص

مبارك



التقرير الثلاثون بعد المئة
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون بمنح مكافأة تقاعد للمواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة
المقدم من السيدين العضوين / عدنان سيد عبدالصمد ، د. خليل عبدالله علي

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ 2013/9/12 لدراسته ولتقديم تقرير بشأنه .

وقد عقدت اللجنة لهذا الشأن اجتماعاً بتاريخ 2014/6/22 استعرضت فيه نصوص الاقتراح بقانون المشار إليه حيث تبين لها أن فكرته تقوم على منح المواطنين من أبناء الوطن والذين قضوا حياتهم في خدمته في شتى قطاعات الدولة ووصلوا إلى سن التقاعد مكافأة مالية لنهاية خدمتهم تشعروهم بالرضى النفسي والأمان ويعالج هذا الاقتراح على وجه الخصوص فئة من المواطنين الكويتيين الغير مستحقين " حالياً لمكافأة نهاية الخدمة وفق القوانين المعمول بها في وظائفهم التي يعملون فيها .

كما رأت اللجنة أن الاقتراح بقانون على النحو سالف الذكر قد خلت نصوصه من أية شبهة لعدم الدستورية ولا يخالف أي من القوانين القائمة إلا أنها رأت أنه يحتاج إلى دراسة من قبل اللجنة المختصة من حيث الأعباء المالية .

ويعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح بقانون بأغلبية آراء الحاضرين من أعضائها (3 - 1) كما جاء .

وانبنى رأي الاقلية الغير موافقة بأن القانون من شأنه أن يؤدي الى التوسع في

الانفاق .



وتنوه اللجنة بأنة قد حل السيد العضو / د. عبدالحميد عباس دشتي محل مقرر اللجنة المستقيل/ د. عبدالكريم عبدالله الكندري وذلك طبقاً لنص المادة (46) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتي نصت في فقرتها الأولى على الآتي :

تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ومقرراً ويكون لها سكرتير من موظفي المجلس وفي حالة غياب رئيس اللجنة ينوب عنه المقرر في صلاحياته فإن غاب الاثنان حل محلهما أكبر الأعضاء الحاضرين سناً ، ويتولى رئيس المجلس دعوة اللجان للاجتماع إلى حين انتخاب رؤسائها .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

د. عبدالحميد عباس دشتي

المرفقات :

- نسخة من الاقتراح يقانون



١٠٥ / ١٠٦

١٤ سبتمبر ٢٠١٢

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بمنح مكافأة تقاعد للمواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

د. خليل عبدالله علي

عدنان سيد عبدالصمد

بإدارة اللجنة التشريعية والبحثية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

١٤ / ٩ / ٢٠١٢



اقتراح بقانون
بمنح مكافأة تقاعد للمواطنين
العاملين في جميع قطاعات الدولة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
 - وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية .
 - وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له .
 - وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له .
 - وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
- (مادة أولى)

تسري أحكام هذا القانون على الكويتيين من الفئات التالية :

- ١- الموظفون في وزارات الدولة والمؤسسات والهيئات العامة .
- ٢- العاملون في الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة بالكامل أو التي يكون للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة نصيب في رأس مالها لا يقل عن ٥٠% منه .
- ٣- العاملون في القطاع النفطي .
- ٤- العسكريون من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني ورجال الإطفاء .

(مادة ثانية)

تصرف لمن يتقاعد من الفئات المشار إليها في المادة السابقة مكافأة تقاعد تعادل كحد أدنى مرتب سنين وفقاً لإجمالي آخر مرتب شهري تقاضاه ، على أن تصرف بعد شهر من تاريخ التقاعد كحد أقصى .



ولا يجوز للمتقاعد الجمع بين المكافأة التي تصرف بموجب هذا القانون وما تقرره جهة العمل من مكافأة خاصة لمنتسبيها وله أن يختار أيهما أفضل .

(مادة ثالثة)

يصدر مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية
لاقتراح بقانون بمنح مكافأة تقاعد
للمواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة**

تكريماً وعرفاناً لخدمة أبناء هذا الوطن ، وتقديراً لما بذلوه من مجهود ولعنائهم في شتى قطاعات الدولة وفي قطاعات العمل الأخرى بالبلد بما يحقق التنمية والرخاء بالمجتمع الكويتي ، ونظراً لقيام بعض الجهات في الدولة بهذا الدور في تقدير منتسبها من خلال منحهم مبلغ مالي كمكافأة لنهاية الخدمة مع غياب هذا الدور في جهات أخرى ، لذا من باب المساواة وتوحيداً لهذا الدور وتعميمه على جميع قطاعات الدولة ، أعد هذا الاقتراح بقانون ، وهو ما يمنح المتقاعد الشعور بالرضى النفسي والأمان المادي حين يترك وظيفته للأسباب القانونية الموجبة للتقاعد ، ويعطيه الإطمئنان للاستمرار بالحياة بشكل طبيعي.